A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/17/13/EX
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 29 يناير 2025

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السابعة عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 فبراير 2025

موجز تنفيذي: دراسة بشأن فعالية أوامر حجب المواقع الإلكترونية ووسائل التنفيذ القانونية والتقنية *

مساهمة من إعداد السيدة ماريا فريدينسلوند، محامية ومديرة في التحالف الدنماركي للحقوق، والسيد غرازيانو جيانيني، حائز على دكتوراه ومستشار في هيئة تنظيم الاتصالات الإيطالية (AGCOM)*، والسيد دين ماركس، محامي ومدير فخري لتحالف المساءلة عبر الإنترنت***

المقدمة

أصبحت حماية الملكية الفكرية في العصر الرقمي تشكل تحدياً آخذا في التزايد أمام التقدم التكنولوجي السريع، مما أسفر عن ارتفاع قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت. وتؤدي هذه المعضلة العالمية إلى التوزيع غير المصرح به للمحتوى، مثل قرصنة الأفلام والموسيقى وألعاب الفيديو والأحداث الرياضية المباشرة من خلال مواقع إلكترونية وخدمات عبر الإنترنت. وبالنسبة إلى المستهلكين، تحفز سهولة النفاذ إلى المحتوى - الذي غالبا ما يكون مجانياً أو غير مكلّف - الإقبال على المواقع الإلكترونية والخدمات غير القانونية. أما بالنسبة إلى المجرمين، تقود سهولة توزيع المحتوى المقرصن وارتفاع عائد الاستثمار وانخفاض المخاطر المرتبطة بهذا الفعل إلى نمو قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت على نطاق تجاري. غير أنّ المخاطر ذات الصلة تتجاوز نطاق حقوق الملكية الفكرية. فبالإضافة إلى الخسائر في الإيرادات، تسبّب قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت الأضرار كذلك من خلال انتشار البرمجيات الخبيثة والمساهمة في أنشطة إجرامية أخرى. وتستلزم مواجهة هذه الخسائر والتهديدات المتنوعة اتخاذ تدابير إنفاذ فعّالة للتصدّي لقرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت. وأحد سبل الانتصاف المعتمدة على نطاق واسع هو حجب المواقع الإلكترونية، حيث تصدر المحاكم أو الهيئات الوطنية تعليمات لمقدمي خدمات الإنترنت بمنع النفاذ إلى المواقع الإلكترونية التي تسهل القرصنة.

وتستكشف هذه الدراسة فعّالية أوامر حجب المواقع والأساليب القانونية والتقنية المستخدمة لدعم تنفيذها. واعتمد أكثر من 50 بلداً حجب المواقع، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد السواء. وفي حين يُعتمد الحجب كإجراء معتاد في بعض الولايات القضائية، فإنه يعتبر مثيراً للجدل في ولايات أخرى بسبب مخاوف بشأن حرية التعبير وحرية الإنترنت. بيد أن الإطار القانوني الذي يدعم حجب المواقع والتنفيذ التقني والفعالية العالمية لهذا الانتصاف يشير إلى تطور في السياسات ذات الصلة يجعل من حجب المواقع أداةً ديناميكيةً ومفيدةً لحماية حق المؤلف. ولمعالجة هذه المسائل، تبحث الدراسة خمسة جوانب:

(أ) فعالية حجب المواقع في الحد من النفاذ إلى مواقع قرصنة حق المؤلف وزيادة استهلاك المحتوى القانوني؛

* أُجريت هذه الدراسة بدعم من وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا (MCST).
** الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو. وشكر خاصّ إلى السيد خورخي ألبرتو باكالوني، المدير الإقليمي لمكافحة القرصنة في شركة DIRECTV Latin America، على مساهماته المستنيرة في هذه الدراسة.

(ب) الأساس القانوني وأمثلة حالات لأوامر حجب المواقع؛

(ج) الجوانب التقنية لتنفيذ أوامر حجب المواقع؛

(د) الحقوق الأساسية المتعلقة بحجب المواقع؛

(هـ) نُهج عملية لتنفيذ أوامر فعّالة لحجب المواقع في المستقبل.

أولا- فعّالية حجب المواقع

1. في شأن قياس فعّالية حجب المواقع، بيّنت الدراسة كيف تساعد أوامر حجب المواقع الحالية الناجحة على ردع قرصنة حق المؤلف. ويركز التحليل أولاً على الجهود القضائية؛ فمنذ ما يقرب من عشرين عاماً، أصدرت المحاكم والسلطات الإدارية أوامر حجب للمواقع، أدّت إلى تعطيل النفاذ إلى أكثر من 000 90 اسم حقل مرتبطة بأكثر من 000 27 موقع إلكتروني من مواقع القرصنة. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى بحوث أخرى تظهر أن تنفيذ حجب المواقع على نطاق العديد من المواقع الإلكترنية للقرصنة يؤدي إلى تأثير إيجابي يقلّل من عدد الزيارات إلى المواقع غير القانونية ويزيد من عدد الزيارات إلى خدمات المحتوى القانوني.

2. وتتيح أوامر حجب المواقع الإلكترونية في البرازيل والهند تسليط الضوء على الفوائد الملموسة. ففي البرازيل، أدت الأوامر الصادرة في عام 2021 لحجب 174 موقعاً إلكترونياً للقرصنة، إلى ارتفاع استهلاك المحتوى القانوني بنسبة 5.2 في المائة. وعلى نحو مماثل، نتج عن حجب 380 موقعاً إلكترونياً في الهند في عام 2019، زيادة بنسبة 8.1 في المائة في استخدام الخدمات القانونية، وأدّت أوامر حجب إضافية في عام 2020 إلى زيادة أخرى بنسبة 3.1 في المائة. وقد سجلت البلدان انخفاضاً حاداً في عدد الزيارات إلى المواقع المحجوبة، مصحوباً بتحول كبير نحو المنصات الإعلامية المشروعة.

3. وبيّنت دراسة أجراها تحالف مكافحة القرصنة في عام 2023 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن 62 في المائة من المستهلكين في إندونيسيا و64 في المائة في ماليزيا غيّروا عاداتهم في المشاهدة بسبب الحجب الفعّال للمواقع. وأصبحت سنغافورة، وهي من أوائل البلدان التي اعتمدت تدابير قضائية لحجب المواقع، تسجل أدنى معدل للقرصنة الاستهلاكية في المنطقة، حيث لا يتجاوز استهلاك مستخدمي المحتوى المقرصن نسبة 39 في المائة بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن على تطبيق هذه التدابير. وفي إندونيسيا، حُجب أكثر من 500 3 موقع قرصنة منذ عام 2019، مما أدى إلى انخفاض كبير في القرصنة وزيادة كبيرة في استهلاك المحتوى المشروع.

4. وأظهرت البحوث المتعلقة بأوامر حجب المواقع في أوروبا نتائج مماثلة. فعلى سبيل المثال، ثبتت الفعّالية الكبيرة للأوامر أيضاً في الدانمارك من خلال أوامر الحجب الديناميكية التي تسمح بتحديثات سريعة للحقول المحجوبة، فأدى ذلك إلى انخفاض عدد الزيارات إلى مواقع الخدمات غير القانونية بنسبة 70 في المائة في الأشهر التي أعقبت الأحكام القضائية في عام 2019.

5. وبصفة عامة، تظهر البحوث باستمرار أن التطبيق الشامل للحجب على مواقع القرصنة الكبيرة يؤدي إلى انخفاض استهلاك المحتوى غير القانوني ويدفع المستخدمين نحو المنصات القانونية. وتخلص دراسة الحالات إلى أن أوامر الحجب أصبحت أكثر فعّالية بالنظر إلى اضطلاع البلدان بتحسين أنظمة الحجب الخاصة بها وتوسيع نطاقها. وبذلك، ثبت أن حجب المواقع يمثل أداةً قيمةً لمكافحة قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت.

ثانيا- الأساس القانوني لأوامر حجب المواقع

6. تتناول الدراسة الإطار القانوني لتنفيذ حجب المواقع والسوابق القضائية في هذا الشأن على المستوى الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، يستند حجب المواقع إلى عدة معاهدات رئيسية، بما في ذلك معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن حق المؤلف (WCT) واتفاق منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وتحدد هذه الاتفاقات معايير الإنفاذ الدنيا بشأن حماية حق المؤلف، التي تؤكد أهمية الانتصاف السريع لمنع التعدّيات في المستقبل. وتوفر هذه الاتفاقات الأساس لتنفيذ حجب المواقع من أجل التصدي لانتهاكات حق المؤلف عبر الإنترنت.

7. وفي الاتحاد الأوروبي، وُضع الإطار منذ اعتماد التوجيه EC/29/2001 بشأن توحيد جوانب معيّنة من حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات (توجيه مجتمع المعلومات أو التوجيه InfoSoc)، الذي ينفذ الالتزامات الناشئة عن معاهدة حق المؤلف. وتسمح المادة 8(3) من التوجيه لأصحاب الحقوق بالحصول على أوامر ضد الوسطاء الذين تؤدي خدماتهم المقدمة لأطراف ثالثة إلى التعدّي على حق المؤلف دون تحميل المسؤولية للوسطاء. ويسهّل هذا النهج القائم على الأمر دون تحميل

المسؤولية، إصدار أوامر حجب مواقع ضد مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الاستضافة ومحركات البحث ومسجلي الحقول في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وعلى مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد التي ألزمت بتنفيذ توجيه مجتمع المعلومات في قوانينها الوطنية، اعتمد بعضها مثل اليونان وإيطاليا والبرتغال أوامر إدارية لحجب المواقع، مما أتاح لأصحاب الحقوق سبل انتصاف أكثر سرعةً وفعّاليةً من حيث التكلفة مقارنةً بالإجراءات القضائية. علاوة على ذلك، أيّدت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في حكمها المتعلق بقضية Telekabel UPC ضد Constantin Film، حجب المواقع باعتباره سبيل انتصاف متناسب، وأسّست مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بأوامر حجب المواقع.

8. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت تسعة بلدان حجب المواقع لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت. ويسمح قانون حق المؤلف في أستراليا للمحاكم بإصدار أوامر بحجب مواقع ضد مقدمي خدمات الإنترنت دون تحميلهم المسؤولية، ولم يقتصر الحجب على استهداف المواقع الإلكترونية التي تتعدّى على حق المؤلف فقط، بل شمل أيضاً المواقع التي تسهل التعدّيات على حق المؤلف. وعلى النقيض من أستراليا، لا توجد في القانوني الهندي أحكام محدّدة بشأن حق المؤلف في حجب المواقع أو الانتصاف الزجري غير القائم على تحميل المسؤولية لوسطاء الإنترنت. وعوضاً عن ذلك، اعتمدت الهند نظاماً قوياً لحجب المواقع يستند فقط إلى أحكام عامة للانتصاف الزجري وردت في قانونها بشأن حق المؤلف. وتستخدم جمهورية كوريا نهجاً إدارياً لحجب المواقع بغية استهداف مواقع القرصنة سيئة السمعة، بدعم من الهيئة الكورية لحماية حق المؤلف ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة الكورية (MCST) .

9. وفي أميركا اللاتينية، نفّذت تسعة بلدان على الأقل تدابير لحجب مواقع إلكترونية، وتشكل الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي أمثلة رئيسية في هذا الصدد. وكانت الأرجنتين أول بلد في المنطقة يعتمد أوامر حجب مواقع ويواصل تحسين نهجه، وخاصة في التصدي للقرصنة المتعلقة بخدمات التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV). وفي هذا المقام، تتعلق IPTV بالخدمات المقدمة عبر الإنترنت التي تتيح البث المباشر وخدمات الفيديو حسب الطلب عبر الإنترنت، مما يسمح للمستخدمين بالنفاذ المرن إلى مجموعة واسعة من أنواع المحتوى المقرصن. واتخذت البرازيل أيضاً خطوات هامة بإصدار أوامر عديدة بحجب مواقع من خلال محاكمها ومن خلال الهيئة الوطنية للاتصالات. وتركز هذه الأوامر بشكل أساسي على خدمات IPTV غير القانونية وتطبيقات القرصنة، وهي منصات غير مرخصة تسمح للمستخدمين بمشاهدة البث أو تنزيل محتوى محمي بموجب حق المؤلف، متجاوزةً القنوات القانونية ومنتهكة حقوق الملكية الفكرية.

10. وبرزت بعض الاستنتاجات الأساسية من مراجعة المعاهدات والأحكام القانونية والتشريعية والسوابق القضائية.

11. وتعتبر أوامر الحجب عموماً سبيل انتصاف مدني بشأن قرصنة محتوى حق المؤلف عبر الإنترنت، ولكنها غالباً ما تصدر أيضاً بالتزامن مع قضايا جنائية تتعلق بحق المؤلف.

(أ) قد تصدر أوامر حجب مواقع على أساس أحكام قانونية/تشريعية توفر انتصافاً زجرياً دون تحميل المسؤولية للوسطاء على الإنترنت في حالة التعدّي على حق المؤلف أو قوانين محدّدة تسمح بإصدار أوامر حجب ضد مقدمي خدمات الإنترنت. غير أن هذه الأحكام القانونية ليست بالضرورة شرطاً أساسياً لحجب المواقع. ففي بعض الولايات القضائية، قد تصدر المحاكم بدورها أوامر حجب على أساس قوانين أعمّ بشأن حق المؤلف تنص على الانتصاف الزجري. بالإضافة إلى ذلك، تصدر المحاكم أيضاً أوامر حجب مواقع على أساس القوانين الجنائية المتعلقة بالتعدّي على حق المؤلف أو بيع أجهزة غير قانونية مثل أجهزة أو تطبيقات IPTV غير المشروعة.

(ب) القوانين التي توفر حماية من المسؤولية أو "الملاذات الآمنة" للوسطاء على الإنترنت لا تمنع ولا تحد من إصدار أوامر حجب مواقع ضد مقدمي خدمات الإنترنت.

12. ويستند حجب المواقع الإلكترونية والخدمات عبر الإنترنت المخصّصة في المقام الأول لتسهيل أو تعزيز قرصنة حق المؤلف، إلى غرضها أو تأثيرها الأولي. فالأمر لا يقتصر على مشاركتها في الأنشطة المتعدّية أو تسهيلها. ولا يقتصر كذلك على استضافتها المحتوى المتعدّي بل يمكن أن يشمل حتى فهرسة المواقع أو ربطها أو ما شابه ذلك. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً التطبيقات أو الخدمات عبر الإنترنت أو المواقع الإلكترونية المخصّصة لبيع المنتجات التي تروّج للتعدّي على حق المؤلف وتسهّل ذلك. علاوة على ذلك، يمكن أيضاً استنتاج الغرض الأولي مثلاً من البيانات الترويجية للموقع الإلكتروني أو الخدمة ومن الجهود المبذولة لتجنب تحديد هوية الموقع وانعدام استجابة فعالة لطلبات إزالة المحتوى المتعدّي أو الروابط المؤدية إلى هذا المحتوى والإجراءات القانونية السابقة ضد الموقع الإلكتروني المعني أو الخدمة المعنية.

(أ) يمكن أن يُحجب الموقع عن طريق أوامر المحكمة أو الإجراءات الإدارية. وفي الغالب، تصدر أوامر الحجب عن المحاكم.

13. وخلُص أصحاب الحقوق، في كثير من الأحيان، إلى أن الإجراءات الإدارية تكون أسرع وأقل عبئاً وتكلفةً من التقاضي المدني أمام المحاكم للحصول على أوامر الحجب.

14. ويلزم أن يثبت أصحاب الحقوق الذين يسعون إلى الحصول على أمر حجب أنهم يمتلكون حقوقاً في المحتوى الذي يتعرض للتعدّي من موقع إلكتروني أو خدمة ما. غير أنه لا دعي لأن يدرج في الإجراءات جميع أو حتى جزء كبير من أصحاب الحقوق المعنيين بكل المحتوى الذي يكون موضوع تعدٍّ من قبل موقع إلكتروني أو خدمة ما. وعوضاً عن ذلك، يلزم أن تثبت الأطراف التي تسعى إلى الحصول على أمر الحجب أن الغرض أو التأثير الأولي للموقع أو الخدمة هو تسهيل قرصنة حق المؤلف.

15. وتقع تكاليف تنفيذ أوامر حجب المواقع من الناحية التقنية عادةً على عاتق مقدمي خدمات الإنترنت. وفي بعض الأحيان، تحدد أوامر حجب المواقع طريقة الحجب التي يلزم استخدامها، وتترك الأمر في أحيان أخرى لتقدير مقدمي خدمات الإنترنت. وعادةً ما يكون هناك سعي إلى تحقيق توازن معقول بين الفعّالية وتكلفة التنفيذ.

16. و فيما يتعلق بأوامر حجب المواقع الصادرة عن الهيئات القضائية والإدارية على السواء، يمكن إصدار أوامر ديناميكية تتيح سهولة وسرعة إضافة الجديد من أسماء حقول و/أو عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) لمواقع إلكترونية أو خدمات خضعت بالفعل لأمر حجب. وتسمح هذه الأوامر الديناميكية لأصحاب الحقوق بتقديم أسماء الحقول و/أو عناوين IP الجديدة في إطار عملية سريعة تسمح بحجبها الفوري بالإضافة إلى تقديم أسماء الحقول و/أو عناوين IP الأصلية المحدّدة في أمر الحجب الأصلي.

17. وفي السنوات الأخيرة، وسّعت بعض البلدان النطاق القانوني لأنظمتها في حجب المواقع لتشمل أوامر موجهة إلى وسطاء الإنترنت، فلم يعد الأمر يقتصر على مقدمي خدمات الإنترنت الذين يوفرون إمكانية النفاذ. ويؤدي هذا النهج الموسّع إلى تعزيز فعالية هذه الأوامر. وهذا هو الحال بوجه خاص عندما يكون بالإمكان إصدار الأوامر ضد العديد من الوسطاء، إلى جانب مقدمي خدمات الإنترنت، بطريقة موحّدة على أساس شكوى واحدة يقدمها كل صاحب حقوق.

ثالثا- الوسائل التقنية لحجب المواقع

18. تتمثل الطرق الثلاث الأكثر استخداماً لحجب المواقع في : حجب أسماء الحقول وعناوين IP وعناوين المواقع الموحّدة (URL). وفي شأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت، يستخدم مقدمو خدمات الإنترنت أساليب تقنية مختلفة لتقييد النفاذ إلى الموقع الإلكتروني أو المحتوى الذي يتعدّى على قوانين حق المؤلف. وتتناول الدراسة كيفية تطبيق كل طريقة من خلال التركيز على نطاقها وتفاصيلها وفعّاليتها وقابلية تطبيقها.

19. ويمثل حجب نظام أسماء الحقول (DNS) أكثر الطرق شيوعاً، حيث يحجب مقدمو خدمات الإنترنت النفاذ إلى المواقع الإلكترونية المتعدّية عن طريق تعطيل تحويل اسم الحقل إلى عنوان IP مقابل له، مما يحول دون النفاذ إلى الموقع الإلكتروني. ويمثل حجب نظام أسماء الحقول (DNS) إجراءً بالغ الكفاءة والفعّالية من حيث التكلفة، حيث يتيح إمكانية حجب الحقول والحقول الفرعية بأكملها بأقل جهد تقني. غير أنه يمكن للمستخدمين التحايل على حجب النظام (DNS)عن طريق التحول إلى خوادم النظام (DNS) الخارجية أو استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN). ومع ذلك، يؤدي حجب نظام أسماء الحقول (DNS) إلى انخفاض عدد الزيارات إلى المواقع الإلكترونية للقرصنة بشكل فعّال.

20. وينتج عن حجب عنوان IP تقييد النفاذ إلى المواقع الإلكترونية من خلال حجب عناوين IP المحدّدة المرتبطة بالمواقع المتعدّية. ورغم أن الإجراء قد يكون فعالاً، خاصة بالنسبة إلى المواقع التي تستخدم عناوين IP مخصّصة، فإنه قد يؤدي إلى الإفراط في الحجب عندما تستخدم مواقع إلكترونية مشروعة متعددة نفس عنوان IP على منصة خدمات استضافة مشتركة. ويمكن لمشغلي المواقع الإلكترونية للقرصنة تفادي هذه الطريقة من خلال التحول إلى خوادم جديدة بعناوين IP مختلفة، رغم أنه بإمكان أوامر الحجب الديناميكية أن تعالج هذه المسألة من خلال تحديث عناوين IP المحجوبة على وجه السرعة.

21. ويمثل حجب عناوين URL أكثر الطرق دقةً لأنه يتيح حجب النفاذ إلى صفحات معيّنة أو محتوى معيّن داخل الموقع الإلكتروني. ويستهدف حجب عناوين URL فرادى هذه العناوين عوضاً عن استهداف حقول أو عناوين IP بأكملها، مما يتيح دقة أكبر في الاستهداف. بيد أن تنفيذ ذلك يتطلب جهداً مكثفاً من مقدمي خدمات الإنترنت، وخاصة ضد عمليات القرصنة واسعة النطاق التي تستلزم حجب العديد من عناوين URL. علاوة على ذلك، يمكن لمشغلي المواقع الإلكترونية للقرصنة تغيير عناوين URL بسهولة، مما يزيد من صعوبة إنفاذ هذه الطريقة في غياب تحديثات مستمرة.

22. ولكل طريقة تحدياتها. ويمثل حجب نظام أسماء الحقول (DNS) أكثر الطرق استخداماً بسبب انخفاض تكلفته وسهولة تنفيذه، ويبدو، بالنسبة إلى حجب عناوين IP، أنه ملائم أكثر للخوادم المخصّصة أما حجب عناوين URL، ورغم أنه يوفر أعلى مستوى من الدقة، فإنه قد يكون مكلفاً وقد يسهل التحايل عليه. ولمواجهة قدرة مشغلي المواقع الإلكترونية للقرصنة على التكيف، تؤدي أوامر الحجب الديناميكية، التي تستهدف على وجه السرعة حقولاً وعناوين IP وعناوين URL جديدة، دوراً أساسياً في الإنفاذ الفعّال.

رابعا- الحقوق الأساسية

23. ترتبط صعوبة مسألة حجب المواقع الإلكترونية بإمكانية التعدّي على الحقوق الأساسية، وخاصة حرية التعبير وحرية المعلومات. وتميل المحاكم في جميع أنحاء العالم إلى معالجة أوامر حجب المواقع على أساس مبدأ التناسب وموازنة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مع القيود المحتملة على الحقوق الفردية لمستخدمي الإنترنت.

24. وعلى سبيل المثال، أكدت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في حكمها في قضية UPC Telekabel ضد Constantin Film إلزامية أن تكون تدابير الحجب مستهدفة ومتناسبة لضمان عدم منع النفاذ القانوني إلى المعلومات. غير أن المحكمة لم تستلزم أن يكون الموقع الإلكتروني مخصصاً بالكامل للقرصنة حتى يخضع لأمر الحجب. وأكدت المحكمة العليا في دلهي، في قضية UTV Software Communications Ltd وآخرون ضد 1337X.To وآخرون، أن حجب المواقع في القضايا المتعلقة بالقرصنة لا ينتهك مبادئ الإنترنت المفتوحة.

25. بالإضافة إلى مبدأ التناسب، أخذت مختلف الولايات القضائية بمبادئ الإجراءات القانونية الواجبة. ويمثل إخطار مشغلي المواقع، حيثما أمكن، إجراءً شائعاً إلى حد معقول من إجراءات حجب المواقع الضالعة في قرصنة حق المؤلف في جميع أنحاء العالم. ويحقّ لمشغلي الموقع الإلكتروني أو الموقع المحدّد على الإنترنت الخاضع لإجراء الحجب أن يعترضوا على الأمر أو الطعن فيه. وفي الأخير، تتاح إمكانية الاستئناف ضد أمر الحجب لمقدمي خدمات الإنترنت ومشغلي المواقع الإلكترونية المحجوبة وحتى المستخدمين في بعض الولايات القضائية.

خامسا- التحديات العملية

26. من منظور التنفيذ العملي، تعتمد العديد من البلدان أوامر الحجب الديناميكية التي يمكن تحديثها دون أن يستلزم الأمر إجراءات قانونية جديدة. وغالباً ما يتحاشى مشغلوا مواقع القرصنة أوامر الحجب بالتحول إلى حقول أو خوادم أو عناوين IP جديدة، مما يؤدي إلى استحداث مواقع "مطابقة للأصل" أو مواقع "تغيير الوِجهة". وتتيح الأوامر الديناميكية لأصحاب الحقوق حجب الإصدارات الجديدة لمواقع القرصنة بكفاءة ومنع التحايل عليها. وفي بلدان مثل المملكة المتحدة وإسبانيا، جرى توسيع هذا النهج ليشمل حجب المواقع التي تحمل "علامة تجارية مُقلِّدة"، وهو حجب يستهدف المواقع الإلكترونية التي تحاكي الموقع الأصلي للمحتوى المقرصن في الاسم والهيكل، حتى لو كان يديرها مشغلون مختلفون، مما يحد من ضرورة تكرار الإجراءات القانونية ويعزّز الإنفاذ.

27. وتتصدّى المحاكم أيضاً لأساليب تحايل المستخدمين مثل الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) وخوادم (DNS) البديلة من خلال توسيع نطاق أوامر الحجب لتشمل مقدمي خدمات DNS وشبكات إيصال المحتوى. وتنكبّ بلدان مثل الأرجنتين وإيطاليا على على توسيع نطاق إنفاذ الحجب لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت بفعالية أكبر. وأدى التطور السريع للتكنولوجيا إلى تحويل طريقة توزيع المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف عبر الإنترنت، بدءا من التنزيلات الثابتة من المواقع الإلكترونية إلى تشاطر الملفات بين النظراء (P2P) وخدمات البث والتلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV). ورغم أن هذه التكنولوجيات تدعم الأنشطة القانونية، فإنها تعرضت أيضاً لإساءة استخدام واسعة في عمليات قرصنة واسعة النطاق عبر الإنترنت. وتوضح مواقع مثل The Pirate Bay كيف تيسّر خدمات الفهرسة وربط المواقع ممارسة التعدّي. ولمواجهة ذلك، لا بد من تطوير الإجراءات القانونية والتقنية لحجب المواقع باستمرار. وتعمل المحاكم على توسيع نطاق تحديد المواقع الإلكترونية للقرصنة لتشمل تلك التي تسهل التعدّي، حتى وإن كانت لا تستضيف محتوى غير قانوني بشكل مباشر. وبهدف ضمان مواكبة تدابير منع القرصنة للتقدم التكنولوجي، تنفذ المحاكم في بلدان مثل أيرلندا وإيطاليا والمملكة المتحدة أوامر الحجب المباشر. ومن المرجح أن يقتضي حجب المواقع في المستقبل مزيداً من التعاون بين مختلف وسطاء الإنترنت فلا يقتصر ذلك على مقدمي خدمات الإنترنت فقط، بل يشمل أيضاً محركات البحث ومقدمي خدمات VPN ومسجلي الحقول. وقد بدأت العديد من البلدان بالفعل توسيع نطاق أوامر الحجب لتشمل هؤلاء الوسطاء، وذلك ما من شأنه أن يزيد من تعزيز فعالية جهود الحجب.

28. وتشمل التدابير الأخرى لتعزيز فعالية الحجب الاتفاقات الطوعية وتبادل المعلومات وتثقيف المستخدمين. وفي بلدان مثل الدانمارك وألمانيا والبرتغال يتعاون مقدمو خدمات الإنترنت وأصحاب الحقوق من خلال مدونات سلوك أو اتفاقات طوعية لتنفيذ حجب المواقع بكفاءة ودون أن يستلزم الأمر دائماً إصدار أوامر المحكمة. علاوة على ذلك، يؤدي توجيه المستخدمين إلى المحتوى القانوني عبر صفحات الاستقبال العامة الموحدة ومشاطرة المعلومات بشأن المواقع الإلكترونية المتعدّية إلى تعزيز تأثير الجهود الرامية إلى حجب المواقع على سبيل المثال من خلال قاعدة البيانات WIPO ALERT.

الخاتمة

29. لا يوجد حل نهائي لوقف قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت بشكل كامل. بيد أن حجب المواقع يظل وسيلة بالغة النجاح من حيث الفعّالية والأساس القانوني الموضوع وإمكانات النمو. وغالباً ما يستند الحجب إلى قوانين تتناول بوجه خاص حجب المواقع أو لغة قانونية أعمّ تنص على الانتصاف الزجري ضد وسطاء الإنترنت دون تحميلهم المسؤولية بسبب قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت. ولكن المحاكم في العديد البلدان تعتمد الحجب ببساطة على أساس أحكام الانتصاف الزجري العامة القائمة بالفعل في قوانينها بشأن حق المؤلف سواء المدنية أو الجنائية.

30. ويتعين أن يتواصل تطوير عمليات الحجب لاستدامة فعّاليتها من أجل التصدي لأنواع جديدة من قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت، مثل الأحداث المباشرة واستخراج محتوى البث. وينبغي أن يسمح الإطار القانوني لحجب المواقع أيضاً بالمرونة اللازمة لتنفيذ الأوامر الديناميكية والأوامر المتعلقة بقرصنة العلامات التجارية، فضلاً عن الأوامر المباشرة التي تهدف إلى التصدي لقرصنة البث المباشر. ويتعزّز تأثير أوامر الحجب عندما تأمر المحاكم أو الهيئات الإدارية أيضاً وسطاء آخرين على الإنترنت (مثل مقدمي خدمات شبكات VPN ونظام أسماء الحقول (DNS) ومشغلي أنظمة البرمجيات ومحركات البحث ومقدمي خدمات وكلاء التوجيه العكسي وشبكات إيصال المحتوى)، باتخاذ إجراءات لتعطيل المواقع الإلكترونية والتطبيقات والخدمات الضالعة في القرصنة ومسارات التحايل على الحجب.

31. وبالإضافة إلى أنظمة حجب المواقع التي تتيح إمكانية اتخاذ إجراءات إدارية أسرع وأقل تكلفةً، يُساعد التعاون من خلال الاتفاقات الطوعية، مثل تلك المبرمة بين أصحاب الحقوق ومقدمي خدمات الإنترنت أو العمليات الآلية مثل الأداة Piracy Shield في إيطاليا، على تحسين كفاءة الأنظمة كما يساعد على تحديد تكتيكات التحايل. ويؤدي إدماج تثقيف المستهلكين وتعزيز البدائل القانونية للمحتوى المقرصن إلى إذكاء الوعي وانخفاض استهلاك المحتوى غير القانوني.

32. وبما أن القرصنة عبر الإنترنت غالباً ما تعبر الحدود، فإن إنشاء نظام عالمي لتبادل المعلومات من شأنه أن يسهل جهود الحجب على نحو أكثر سرعةً وتنسيقاً، مما يساعد المحاكم والهيئات الإدارية على تنفيذ أوامر الحجب بكفاءة أكبر. وحيثما توجد مواءمة قانونية إقليمية مثلما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، من شأن اعتماد أوامر قضائية عابرة للحدود أن يؤدي إلى تعزيز التأثير العالمي لجهود الحجب من أجل مكافحة القرصنة عبر الإنترنت.

[نهاية الوثيقة]